وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأربعاء، 08 مارس 2023

أخبار الطاقة

«الطاقة» و«شؤون الحرمين» يعززان التعاون بمذكرة تفاهم

المدينة

وقّعت وزارة الطاقة والرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي، مذكرة تفاهم في مجال الطاقة والتميُّز التشغيلي، تستهدف تعزيز التعاون بين الطرفين، وصولا إلى تطوير أفضل المعايير والممارسات للوصول لعمليات تشغيلية آمنة، في الحرمين الشريفين، تضمن سلامة الأفراد، من العاملين وقاصدي الحرمين الشريفين، وحماية المنشآت، وتحقيق أعلى معايير الجودة وفق إستراتيجية ترمي إلى تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

وقّع المذكرة صاحب السمو الملكي، الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبدالعزيز ؛ وزير الطاقة، ومعالي الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي الشيخ الدكتور، عبدالرحمن بن عبدالعزيز السديس؛ ، وذلك بمقر وزارة الطاقة في الرياض، بحضور عدد من المسؤولين في الجهتين.

ورفع سمو وزير الطاقة، الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود؛ ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء - حفظهما الله - ، للدعم والتمكين والمساندة التي يحظى بها قطاع الطاقة في المملكة.

وأوضح سموه أن هذه المذكرة تأتي انطلاقا من توجيهات ولاة الأمر التي تؤكد دائماً خدمة قاصدي الحرمين الشريفين، من الحجاج والمعتمرين والزائرين، وبذل أقصى الجهود والإمكانات لهم لتأدية مناسكهم بيسر وطمأنينة.

من جانبه، أكد معالي الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي، أهمية التعاون مع وزارة الطاقة، التي تقود منظومة متكاملة من الجهات، التي تعمل باحترافية ومهنية عالية، موضحاً أن هذا التعاون سينعكس على تحسين العمليات التشغيلية ذات العلاقة بخدمات الطاقة في الحرمين الشريفين،

وفي المواقع التابعة للرئاسة، ويدعم جهود رفع مستوى الجودة في الخدمات المقدمة، وذلك للارتقاء بها بما يحقق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

وتنص المذكرة على تعاون الوزارة مع الرئاسة على مراجعة وسائل وإجراءات وتدابير السلامة والصحة المهنية، المتوفرة في المواقع التابعة للرئاسة، والمشاركة في تطوير وتعزيز بناء بيئة عمل آمنة فيها، وتطوير وتطبيق منهجية معتمدة للإنذار المبكر، تشمل؛ المراقبة، والتنبؤ، والرصد، والإبلاغ عن مخالفات السلامة والصحة المهنية، والحوادث والحالات الطارئة، وعدم الالتزام بقواعد السلامة، مع التنسيق في هذا مع الجهات ذات العلاقة، بما يتماشى مع الأنظمة المعمول بها.

كما تنص المذكرة على التعاون بين الطرفين على إيجاد مؤشرات أداء وقياس، دقيقة وفعالة، لأنظمة السلامة في مواقع الرئاسة، والعمل على إعداد التقويم الدوري لمستوى السلامة والصحة المهنية، والقدرة على اكتشاف الثغرات وسد الفجوات بهدف تحقيق التقدم في مجالات تعزيز السلامة وإدارة الحوادث، والإعداد المشترك للوائح السلامة في هذا المجال، والعمل على تحديد المعايير والمسؤوليات الخاصة بتهيئة المواقع بشكل يوفر الحماية للحرمين الشريفين، مع العمل المشترك لبناء القدرات عن طريق تبادل المعرفة، والتنسيق لتحديد المخاطر وتقييمها ومواجهتها.

«أكوا باور» توقع اتفاقية محطة لطاقة الرياح بكازاخستان

المدينة

وقعت شركة «أكوا باور»، المطور والمستثمر والمشغل لمحطات تحلية المياه وتوليد الطاقة والهيدروجين الأخضر حول العالم، اتفاقية شراكة وتعاون مع وزارة الطاقة في جمهورية كازاخستان وصندوق الثروة السيادية الكازاخستاني «سامروك كازينا»، لإدارة وتنفيذ مشروع إنشاء محطة لإنتاج طاقة الرياح وتخزين الطاقة المتجدّدة داخل بطاريات بقدرة إجمالية تبلغ 1 جيجاواط، وذلك بحضور الأمير عبدالعزيز بن سلمان آل سعود، وزير الطاقة، وبولات أكتشولاكوف، وزير الطاقة في كازاخستان. وتدشن الاتفاقية التي وقعها في الرياض بولات أكتشولاكوف، وزير الطاقة في جمهورية كازاخستان، والمسّادم ساتكالييف، رئيس مجلس إدارة صندوق الثروة السيادية الكازاخستاني «سامروك كازينا»، ومحمد أبونيان، رئيس مجلس إدارة شركة «أكوا باور» أولى مشاريع «أكوا باور» في سوق كازاخستان، بحجم استثمارات أولية بلغت 1.5 مليار دولار وذلك لدعم خطط الدولة الاستراتيجية في مجال التحول نحو الطاقة النظيفة. ومن المخطط ان يساهم المشروع عند إنجازه بالكامل في عام 2027 إلى إزالة الكربون من قطاع توليد الكهرباء القائم بشكل رئيسي على الوقود الأحفوري. وقال محمد أبو نيان إن الاتفاقية تعكس التزام أكوا باور ببناء شراكات مثمرة في مجال دعم مساعي الدول الطموحة الرامية إلى تنويع اقتصادها وتحقيق النمو المستدام مؤكدا أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها المحوري في هذا السياق، بما يضمن سهولة تحقيق التحوّل في قطاع الطاقة بطرق موثوقة ومسؤولة. ونوه بدعم الدولة والرؤية الثاقبة للأمير عبدالعزيز بن سلمان آل سعود، وزير الطاقة لبناء شراكة طويلة الأمد تعود بفائدة مشتركة على كافة الأطراف المعنية. ويُعدّ مشروع أكوا باور لبناء هذه المحطة بمثابة الاستثمار السعودي الأكبر في قطاع الكهرباء في كازاخستان، وستسهم توربينات الرياح وبطاريات تخزين الطاقة المتجدّدة في تحقيق قيمة جديدة وتمكين الأطراف المعنية من الاستفادة من الفرص المتاحة للحدّ من انبعاثات الكربون وتحقيق التحوّل المنشود في قطاع الطاقة. تجدر الإشارة إلى أنّ إستراتيجية كازاخستان 2050 التي ترسم مسار التنمية الاقتصادية طويلة الأجل تهدف إلى الارتقاء بجمهورية كازخستان لتصبح في مصاف 30 أفضل اقتصاديات حول العالم بحلول عام 2050.

النفط يرتفع وسط مخاوف «محدودية الطاقة» وغموض العرض والطلب

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط بشكل طفيف أمس الثلاثاء بعد أن أشار المسؤولون التنفيذيون في الصناعة إلى مخاوف بشأن محدودية الطاقة الفائضة في السوق وعدم اليقين بشأن الإمدادات الروسية بينما يتعافى الطلب من الصين، أكبر مستورد للخام.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 18 سنتاً إلى 86.36 دولاراً للبرميل بعد أن استقرت على ارتفاع 0.4 بالمئة يوم الاثنين. وبلغ سعر خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 80.62 دولارًا للبرميل، مرتفعًا 16 سنتًا، بعد ارتفاعه بنسبة 1 ٪ في الجلسة السابقة.

من المقرر أن يرتفع الخامان القياسيان، برنت، وغرب تكساس الوسيط للجلسة السادسة، والتي ستكون بالنسبة لخام برنت أطول خط منذ مايو 2022، مدعومة بآمال تعافي الطلب في الصين ومع زيادة طاقة التكرير الجديدة في آسيا والشرق الأوسط، ومعالجة المزيد من الخام.

وقال المحلل في كومنولث بنك أوف أستراليا، فيفيك دار في مذكرة: «من المحتمل أن تكون مخاوف العرض التي ساعدت أسعار النفط على الارتفاع خلال الليل نابعة من تعليق الرئيس التنفيذي لشركة شيفرون على أنه» ليس هناك قدر كبير من القدرة على التأرجح «في أسواق النفط». مشيراً إلى أن «المفتاح المجهول لعام 2023 سيكون تعطيل صادرات روسيا من النفط والمنتجات المكررة».

وقال الرئيس التنفيذي لشركة شيفرون مايك ويرث في مؤتمر في هيوستن يوم الاثنين إنه يتعين على السفن التي تحمل الخام الروسي والمنتجات الآن السفر لمسافات أطول للوصول إلى الأسواق غير الخاضعة للعقوبات في حين أن مخزونات النفط والإمدادات المتأرجحة محدودة، مما يجعل السوق العالمية عرضة

لأي اضطراب غير متوقع في الإمدادات.

توجت بيانات تجارة النفط المختلطة من الصين المكاسب، حيث انخفضت واردات النفط الخام خلال شهري يناير وفبراير بنسبة 1.3 ٪ عن العام السابق إلى 10.4 مليون برميل يوميًا على الرغم من أن المحللين أشاروا إلى تسارع الواردات في فبراير كدليل على أن الطلب على الوقود كان يرتد.

لا تقدم الجمارك تفصيلاً للأشهر الفردية لتجنب عدم التطابق في البيانات من عطلة رأس السنة القمرية الجديدة التي تقع عادةً خلال هذه الفترة، لكن المحللين الذين يتتبعون بيانات الشحن قالوا إن واردات الصين في يناير كانت أقل من مستوياتها قبل عام.

وأظهرت البيانات أيضا أن صادرات المنتجات النفطية مثل البنزين والديزل ووقود الطائرات في الشهرين الأولين من 2023 ارتفعت 74.2 بالمئة عن العام السابق، مما أثار مخاوف بشأن الطلب على الوقود في ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم.

وارتفع إنتاج أوبك من النفط الخام بمقدار 120 ألف برميل يوميًا في فبراير، مدفوعاً بانتعاش الإنتاج النيجيري. في حين ارتفع إنتاج نيجيريا إلى أعلى مستوى في عام واحد عند 1.44 مليون برميل يوميًا، لا تزال البلاد أقل بكثير من حصتها الإنتاجية. وارتفع إنتاج أوبك، الذي هبط بمقدار 49 ألف برميل يوميا في يناير، إلى إجمالي 29.24 مليون برميل يوميا في فبراير، وفقا لمسح استند إلى بيانات تتبع الناقلات، ومعلومات من مسؤولين، وتقديرات من مستشارين.

في يناير، انخفض إنتاج أوبك بمقدار 49 ألف برميل يوميًا عن ديسمبر حيث خفضت المملكة العربية السعودية، أكبر منتج للنفط، إنتاجها بمقدار 156 ألف برميل يوميًا، وفقًا لتقرير أوبك الشهري الأخير عن سوق النفط. وأظهر التقرير أن نيجيريا وأنجولا عززتا إنتاجهما بأكبر قدر في يناير بمقدار 65 ألف برميل يوميا و47 ألف برميل يوميا على التوالي. لكن هؤلاء المنتجين هم من بين أكبر المتقاعسين في تحقيق أهدافهم في أوبك + - فهم يواصلون ضخ ما يقل بكثير عن حصصهم.

في فبراير، شكلت نيجيريا ثلثي الزيادة في إنتاج النفط في أوبك حيث بلغ إنتاجها أعلى مستوى في عام واحد عند 1.44 مليون برميل يوميًا. في الآونة الأخيرة، توصلت الحكومة النيجيرية إلى اتفاق أمني مع أحد أمراء الحرب السابقين في دلتا النيجر- وهي صفقة يبدو أنها تمنع التهديدات للإنتاج وتؤدي إلى انتعاش إنتاج النفط في نيجيريا.

لكن الإنتاج المقدر بـ 1.44 مليون برميل يوميًا من نيجيريا في فبراير لا يزال أقل بكثير من حصة البلاد في اتفاق أوبك +، عند 1.742 مليون برميل يوميًا بين نوفمبر 2022 وديسمبر 2023. وفقًا للمسح، أبقى منتجو أوبك الآخرون إلى حد كبير إنتاجهم النفطي ثابتًا في فبراير.

ويقدر مسح في وقت سابق هذا الأسبوع أن إنتاج أوبك ارتفع في فبراير بمقدار 150 ألف برميل يوميا مقارنة بشهر يناير. بالنسبة لشهر فبراير، كانت نيجيريا وراء أكبر زيادة في إنتاج أوبك، حيث عززت الدولة الأفريقية الإنتاج بمقدار 100 ألف برميل يوميًا، بينما شهد العراق ثاني أكبر زيادة في الإنتاج. إلى ذلك، أظهرت بيانات تتبع السفن والمصادر التجارية أن الإمارات تستقبل المزيد من شحنات النفط الخام الروسي في مثال آخر على كيفية تعديل العقوبات الغربية على روسيا لتدفقات تجارة الطاقة التقليدية. كانت روسيا تبيع كلاً من المنتجات الخام والمكررة بأسعار مخفضة بعد العقوبات الدولية بسبب غزوها لأوكرانيا، والتي تسميها موسكو «عملية عسكرية خاصة»، مما تركها مع عدد أقل من المشترين. يسلط هذا التطور الضوء أيضًا، بحسب أويل برايس، على التعاون المتزايد بين روسيا وكبار منتجي النفط في الخليج، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وقاومت دول الخليج العربية الضغوط الأمريكية للمساعدة في عزل روسيا وضخ مزيد من النفط للمساعدة في استبدال الإمدادات الروسية بعد أن تعرضت لعقوبات غربية.

لا يُعرف بالضبط متى بدأت الإمارات في استيراد الخام الروسي، لكن بيانات تتبع الناقلات تشير إلى ارتفاع الكميات في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير 2022 والعقوبات الغربية اللاحقة على موسكو. تظهر بيانات تتبع السفن أن حوالي 1.5 مليون برميل من الخام الروسي ذهبت إلى الإمارات العربية المتحدة -أحد أكبر منتجي النفط في العالم- منذ نوفمبر 2022، مع بدء أو ارتفاع الأحجام منذ أوائل عام 2022.

ووفقًا لبيانات من شركة تحليلات الطاقة كبلر، فإن الشحنة الأولى من الخام الروسي إلى الإمارات كانت في عام 2019، لكن الشحنات زادت بعد أبريل 2022، مع توقف مؤقت بين يوليو وأكتوبر 2022. تُظهر بيانات ريفينيتيف ايكون أن أول شحنة من الخام الروسي إلى البلاد كانت في عام 2022، مع ارتفاع في الأحجام في أبريل 2022.

تستورد المملكة العربية السعودية كمية كبيرة من زيت الوقود الروسي لحرقها في محطات توليد الكهرباء مع تحرير المزيد من النفط الخام للتصدير. تم الإبلاغ سابقًا عن شحنة واحدة فقط من الخام الروسي إلى الإمارات. كما زادت الصين والهند والعديد من الدول الأفريقية ودول أخرى في الشرق الأوسط من واردات الخام والمنتجات الروسية، في حين أن العديد من الدول حظرت أو تثبط مثل هذه المشتريات.

كما حافظت الإمارات على تعاونها مع روسيا في تحالف المنتجين العالميين المعروف باسم أوبك +، الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاء. وأظهرت بيانات على تتبع السفن في إيكون وصول شحنة من الخام الروسي إلى مصفاة الرويس الإماراتية في نوفمبر 2022.

وتظهر شحنة أخرى، من خام الأورال الروسي، أنها وصلت إلى مركز الفجيرة النفطي في وقت سابق من هذا الشهر. كما أظهرت البيانات الواردة من كبلر أن كلا من شحنات النفط الخام قد تمت. وقال مصدر روسي لتجارة الخام «ان الشحنات إلى الإمارات عرضية ذهبت لمصنعين ذوو علاقة باستثمارات روسية اماراتية مشتركة».

إفريقيا تعتزم تطوير كل مواردها الأحفورية لكبح «فقرها للطاقة»

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

طورت العديد من شركات الطاقة مشاريع للنفط والغاز في إفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي في السنوات الأخيرة مع تحولها إلى التركيز على النفط منخفض الكربون وتثبيت عملياتها في المستقبل. مع تزايد الضغط لإزالة الكربون، ابتعدت العديد من شركات النفط والغاز الكبرى عن مواقع التشغيل القديمة والكثيفة الكربون لصالح تطوير مشاريع جديدة في مناطق النفط غير التقليدية.

وفي الوقت نفسه، فإن البلدان الإفريقية مصممة على المطالبة بجزء من فطيرة الطاقة العالمية، غير راغبة في التخلي عن الموارد الطبيعية القيمة دون المشاركة في العمليات. لذا، مع استمرار العديد من الدول في جميع أنحاء إفريقيا في تطوير صناعاتها النفطية، ما هو المتوقع لعام 2023.

مع استمرار الطلب على النفط والغاز الطبيعي في الارتفاع في فترة ما بعد الوباء، رأينا الحكومات تلجأ إلى قوى النفط البديلة لإمدادها، حيث فرضت دول في جميع أنحاء العالم عقوبات على النفط الروسي، بالإضافة إلى زيادة إنتاج النفط من المواقع التقليدية، بدأت العديد من البلدان في تعزيز العلاقات مع قوى نفطية جديدة، على أمل ضمان إمدادات نفط منخفضة الكربون.

بينما يظل الطلب العالمي على الوقود الأحفوري مرتفعًا، يتم تطوير معظم هذه العمليات منخفضة الكربون في مناطق ذات اكتشافات حديثة لاحتياطيات ضخمة، مثل منطقة البحر الكاريبي وإفريقيا، حيث تستخدم شركات النفط الكبرى طرق إنتاج منخفضة الكربون وتكنولوجيا التقاط الكربون لضمان أن يكون الناتج الخام أقل ضررًا بالبيئة. في قمة المناخ كوب 27، التي عقدت في نوفمبر، في مصر، أوضح ممثلو الحكومات الإفريقية أنه يجب السماح للبلدان في جميع أنحاء إفريقيا بتطوير موارد الوقود الأحفوري للمساعدة في انتشال شعوبها من الفقر.

عندما أصبح الطلب العالمي القوي على النفط والغاز واضحًا بعد أن ابتعدت الولايات المتحدة وأوروبا عن الطاقة الروسية، اكتشف القادة الأفارقة الفرصة لتعزيز تطوير النفط منخفض الكربون في جميع أنحاء القارة، وصرح مفوض البترول في ناميبيا، ماجي شينو، «هناك الكثير من شركات النفط والغاز موجودة في القمة السابقة للمناخ لأن إفريقيا تريد إرسال رسالة مفادها أننا سنطور جميع موارد الطاقة لدينا لصالح شعبنا لأن قضيتنا هي فقر الطاقة»، وقد ساعد ذلك في تحفيز تطوير صناعة النفط والغاز، حيث تم التخطيط للعديد من المشاريع للقارة في عام 2023. بالإضافة إلى ذلك، سيعقد أسبوع النفط الإفريقي السنوي مرة أخرى في أكتوبر، لتعزيز الفرص في صناعة النفط في القارة.

ومن المقرر أن يبدأ تشغيل أكثر من 70 مشروعًا للنفط والغاز بحلول عام 2025، والتي يمكن أن توفر ما يصل إلى 2.3 مليون برميل يوميًا من النفط الخام، وفقًا لمحللين، وأعلنت شركة توتال إنيرجي أنها ستستثمر في حقل بيجونيا في أنجولا، مما يضيف إلى مشاريعها الأخرى في المنطقة. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة إنتاجها في المنطقة بمقدار 30 ألف برميل يوميًا، من المتوقع أن تبدأ العمليات في نهاية عام 2024، بعد استثمار 850 مليون دولار.

تمتلك نيجيريا، أحد أكبر منتجي النفط في إفريقيا، خططًا كبيرة لتنويع عملياتها النفطية من خلال تطوير مشاريع جديدة خارج دلتا النيجر في شمال البلاد، بعد سنوات من التأخير، تواصل شل مشروعها بونجا نورث هذا العام، ليتبعه حقل بونجا ساوث ويست بتكلفة 10 مليارات دولار في عام 2024.

يُعتقد أن حقل بونجا نورث يحتوي على ما يصل إلى 525 مليون برميل من النفط الخام، والتي يمكن أن تدعم هدف نيجيريا المتمثل في زيادة الإنتاج إلى مستويات ما قبل الوباء، بعد أن فشلت مرارًا وتكرارًا في تحقيق حصص أوبك في الأشهر الأخيرة.

أوغندا لديها خطط لمواصلة توسيع صناعتها النفطية من خلال شركة توتال إنيرجي للتنمية بحيرة ألبرت. وقد شهد المشروع استثمارًا بقيمة 10 مليارات دولار حتى الآن، لدى أوغندا خطط رئيسة لتطوير مشروعي تيلنجا وكينج فيشر للنفط، وبناء خط أنابيب النفط الخام لشرق إفريقيا الذي طال انتظاره بطول 1500 كيلومتر، والذي شهد سنوات من التأخير، إذا اكتمل، يمكن أن تشهد أوغندا إنتاجًا قدره 230 ألف برميل

يوميًا من بحيرة ألبرت.

وتركز غانا على إنتاجها المحلي، الذي تأمل أن يتضاعف بحلول نهاية العام، من أقل من 200 ألف برميل يوميا إلى نحو 420 ألف برميل يوميا، اجتذبت الاكتشافات الأخيرة استثمارات أجنبية أكبر في المنطقة، مع تشغيل مشاريع شركة شركة أكر للطاقة النرويجية.

وتظهر قوى نفطية جديدة في إفريقيا، حيث أعلنت شركة أفريكا أويل كورب عن عقدين لتقاسم الإنتاج مع جمهورية غينيا الاستوائية في فبراير. من المتوقع أن تمتلك شركة أكو 80 في المئة من حصص التشغيل في قطاعين بحريين إذا تم الحصول على موافقة الحكومة، مع امتلاك شركة جيباترول المملوكة للدولة النسبة المتبقية البالغة 20 في المئة، تخطط الشركات لإنفاق 7 مليارات دولار في فترة الاستكشاف الأولية، تتوقع شركة أكو أن تقدم التطورات «فرصًا لتطوير الغاز منخفضة التكلفة ومنخفضة المخاطر.» بعد تحديد مساحة واضحة لإفريقيا في الساحة النفطية الدولية، وذلك بفضل الطلب العالمي القوي على النفط والغاز منخفض الكربون، تعمل البلدان في جميع أنحاء القارة بسرعة لضمان مقعدها على الطاولة، بينما تعمل القوى النفطية الراسخة، مثل نيجيريا، على توسيع صناعاتها، يشجع الوافدون الجدد، مثل غانا وغينيا الاستوائية، على مزيد من الاستكشاف لتطوير مشاريع جديدة يمكن أن توفر النفط والغاز منخفض الكربون لسد الفجوة في التحول الأخضر.

كانت المملكة العربية السعودية قد تنبأت بثورة النفط والغاز الإفريقية وسارعت بتدشين خط ملاحي جديد يربط المملكة مع دول شرق إفريقيا، وتحديداً يربط موانئ المملكة الغربية على البحر الأحمر، بما فيها الآن ميناء الملك فهد الصناعي في ينبع الصناعية، وميناء جدة، ولاحقا ميناء جازان للصناعات الأساسية والتحويلية، مع شرق قارة إفريقيا، في نقلة وصفتها غرفة الطاقة الإفريقية بالإستراتيجية إذ يربط الخط الملاحي بلاد أمن الطاقة العالمي، المملكة العربية السعودية مع دول شرق إفريقيا الوجهة الأقوى انفتاحا ونفاذاً لأهم أسواق العالم لأوروبا الغربية والأميركيتين الشمالية والجنوبية، وهو ما يعني زيادة الربط بين الموانئ السعودية والولايات المتحدة والبحر المتوسط والموانئ الرئيسة في أوروبا وكينيا والصومال.

وقالت غرفة الطاقة الإفريقية، إن هدف إفريقيا هو رؤية إطلاق العنان لقطاع خاص ديناميكي عالمي سريع

للإمكانيات الاستثنائية للقارة، وذلك بعد ما يقرب من قرن من التنقيب عن النفط وإنتاجه ولم تقترب من استنفاد موارد هذا الحد الأقصى من الهيدروكربونات المتبقية، وأضافت «أن الفرصة واسعة حيث تمتلك إفريقيا نحو 7 في المئة من احتياطي النفط الخام والغاز الطبيعي في العالم في وقت يشهد العالم تحولا كبيرا في صناعة الطاقة العالمية، حيث تصدر الولايات المتحدة ثورتها الصخرية، فيما تعطل النزاعات التجارية سلاسل التوريد العالمية الراسخة»، ولفتت إلى إن التحدي التكنولوجي والاقتصادي المتمثل في تأمين مستقبل منخفض الكربون مستمر، فيما تشهد إفريقيا ضرورة متزايدة لضمان أن الموارد الطبيعية تحقق التنمية التحويلية للبلدان المضيفة والمجتمعات المحلية.

«أرامكو السعودية» توقع اتفاقية بستة مليارات دولار مع بنك كوريا للتصدير

الرياض

قالت وكالة يونهاب الكورية للأنباء أمس الثلاثاء بأن بنك كوريا للتصدير والاستيراد وقع اتفاقا إطاريا بقيمة 6 مليارات دولار مع «أرامكو» السعودية مدته 3 سنوات.

ويمكن لبنك التصدير والاستيراد الكوري بموجب هذا الاتفاق، إقراض ما يصل إلى 6 مليارات دولار لشركة «أرامكو» السعودية، والتي بدورها تدفع للشركات الكورية الجنوبية المشاركة في المشاريع التي تقدمت بها الشركة السعودية.

وقال بنك كوريا للتصدير والاستيراد الذي تديره الدولة «الصفقة يمكن أن تعطي دفعة كبيرة للشركات الكورية الجنوبية في الفوز بعقود في الشرق الأوسط»، وقال البنك إنه من أصل 6 مليارات دولار، تم تخصيص مليار دولار لصفقات الهيدروجين والطاقة المتجددة.

يذكر أن أن أرامكو السعودية قد وقعت خطاب نوايا لبحث فرص الانضمام للمساهمين بحصة الأقلية في شركة جديدة لتقنيات نقل الحركة (PWT) والتي ستؤسسها مجموعة «جيلي القابضة»، أو«جيلي أوتو HK.0175» والمعروفة باسم «جيلي» ومجموعة «رينو».

وبحسب بيان عن أرامكو الخميس الماضي، فإن أعمال الشركة الجديدة ستركز على تقنيات نقل الحركة لمحركات الاحتراق الداخلي والمحركات الهجينة، ومن المتوقع أن يدعم استثمار أرامكو السعودية نمو الشركة، ويعزّز البحث والتطوير لحلول الوقود الصناعي، وتقنيات الهيدروجين من الجيل التالي.

ويتوقع أن تحتفظ كل من «جيلي» و«رينو جروب» بحصة مشتركة ومتساوية في الكيان المستقل الجديد.

ومن خلال شبكة عالمية مكوّنة من 17 معملا لنواقل الحركة، وخمسة مراكز بحوث وتطوير عبر ثلاث قارات، تهدف الشركة الجديدة إلى العمل كمورّدٍ عالمي مستقل لأكثر من 130 دولة ومنطقة، بقدرة إنتاج سنوية تزيد على خمسة ملايين من محركات الاحتراق الداخلي والمحركات الهجينة، والمحركات الهجينة المدمجة، ونواقل الحركة.

وقال النائب التنفيذي للرئيس للتكرير والبتروكيميائيات والتسويق في أرامكو السعودية، محمد يحيى القحطاني: «يمثل التوقيع على خطاب النوايا خطوة متقدمة جديدة ضمن التزاماتنا تجاه تقنيات النقل والتي تدعم جهود أرامكو السعودية في مجال البحوث والتطوير بشأن الابتكار في المحركات، وسيدعم تعاوننا الإستراتيجي مع (جيلي) و(رينو) تطوير نقل الحركة في صناعة السيارات، وهو ما يتماشى مع أعمالنا المتنوّعة حول العالم».

ومن جانبه، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة رينو، لوكا دي ميو: «من المتوقع أن تسهم شراكتنا مع أرامكو السعودية ومجموعة جيلي في نقل شركة (PWT) إلى مستوى متقدم، وتعزّز ريادتها في تقنية نقل الحركة لمحركات الاحتراق الداخلي منخفضة الانبعاثات بدرجة كبيرة، إن مشاركة أرامكو السعودية بخبرتها الفريدة في أعمالنا ستعزز لدينا تطوير الابتكارات المتقدمة في مجالات الوقود الصناعي والهيدروجين».

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة جيلي القابضة، دانيال لي: «نرحب بانضمام أرامكو السعودية إلينا في تأسيس شركة مستدامة ورائدة عالميًا في مجال نقل الحركة. وتمثل نيّة أرامكو السعودية في الاستثمار إقرارًا من رواد الصناعة العالميين بالآفاق المستقبلية لأعمال شركة (PWT) ورؤيتها للريادة في مجال الوقود المنخفض والخالي من الكربون مثل الميثانول والهيدروجين».

بعد 5 أيام من المكاسب .. ارتفاع الدولار وبيانات صينية ضعيفة يحولان دفة أسواق النفط

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

انخفضت أسعار النفط بعدما أدى ارتفاع الدولار وصدور بيانات نفطية ضعيفة في الصين إلى تحويل دفة السوق بعد خمسة أيام من المكاسب.

وتعرضت الأسعار لمزيد من الضغوط بسبب انخفاض الصادرات والواردات الصينية في كانون الثاني (يناير) وفبراير بما فيها واردات النفط الخام. وجاء الانخفاض على الرغم من رفع القيود المرتبطة بالجائحة في الصين، ما يشير إلى ضعف الطلب الخارجي.

ويأتي ذلك رغم ظهور بيانات ضعيفة عن النفط الصخري الأمريكي، حيث أكد مسؤولون في هيوستن أن حوض بيرميان الأكثر غزارة في أمريكا سيبلغ ذروته قريبا في غضون خمسة إلى ستة أعوام.

وقال مختصون ومحللون نفطيون، إن مؤشرات إيجابية في السوق ظهرت في ظل محادثات تمت على هامش مؤتمر «سيراويك « حيث ناقش كبار مسؤولي «أوبك» مع كبار المسؤولين التنفيذيين من بعض أكبر شركات النفط الصخري الأمريكية سبل تأمين إمدادات النفط العالمية، مشيرين إلى حرص الجانبين منذ عام 2017 على ضمان حوار مفتوح وفعال بين الطرفين.

ونوهوا إلى اتفاق الجانبين على أنه لا أحد يتحكم في السوق وأنه يتعين على كل شركة أن تفعل ما تعتقد أنه الأفضل، لافتين إلى أهمية علاج إشكالية نقص الطاقة الإنتاجية الفائضة المتبقية للنفط على مستوى العالم.

وأشاروا إلى أن شركات النفط الصخري الأمريكية من المتوقع أن ترفع إنتاج النفط هذا العام ولكنها تظل تواجه صعوبات ممثلة في سلسلة التوريد واختناقات العمالة وتضخم التكلفة واستراتيجية الصناعة لمكافأة المساهمين وخفض الديون بدلا من تحمل مزيد من الديون لزيادة الإنتاج.

وذكر المختصون أن السوق تشهد بعض التقلبات ولكن لا تعاني اضطرابا كبيرا على الرغم من تشديد العقوبات والحظر على التدفقات الروسية التي تتوسع حاليا في السوق الآسيوية كبديل عن السوق الأوروبية.

وأوضحوا أن توقعات إقرار مزيد من رفع أسعار الفائدة الأمريكية من جانب الاحتياطي الفيدرالي تكبح مكاسب أسعار النفط وتنبئ بمزيد من التقلبات خلال العام الجاري، موضحين أن السياسة النقدية التقييدية تشكل رياحا معاكسة لاستهلاك الوقود العالمي.

وفي هذا الإطار، قال لـ»الاقتصادية» سيفين شيميل مدير شركة «في جي إندستري» الألمانية، إن السوق النفطية تجتاز فترة صعبة من عدم اليقين وتصارع التوقعات والمخاوف المستقبلية، مشيرا إلى تقارير تؤكد أن سعة تخزين النفط الخام الضخمة في الصين تسمح لها بلعب دور كبير في أسواق النفط وامتصاص كميات هائلة من فائض المعروض من النفط الخام أو خفض المخزونات عندما تضيق الأسواق.

ولفت إلى أن قرار «أوبك» بالتحفظ على مطالب من أجل ضخ مزيد من الإنتاج يجيء انطلاقا من رؤيتها المستقبلية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب بشكل مستدام حيث تنتظر تعافيا كاملا للطلب الصيني وحدوث انحسار واسع للمخاوف العالمية المرتبطة بالركود الاقتصادي جراء الرفع المتكرر لأسعار الفائدة الأمريكية.

من جانبه، ذكر لـ»الاقتصادية» روبين نوبل مدير شركة أوكسيرا الدولية للاستشارات، أن بدء الحظر على النفط الخام الروسي المنقول بحرا لم يكن مؤثرا بالشكل الكامل في المعروض النفطي ولم ينل من قوة الإمدادات النفطية الروسية، حيث ظلت هي المفضلة على الإطلاق بين مصافي التكرير الخاصة في الصين كما جذبت مزيدا من المشترين في الهند وهو اتجاه يمكن أن يزيد المنافسة بين اثنين من أكبر مستوردي النفط في آسيا.

وأوضح أن بيانات رسمية هندية تشير إلى أن خام الأورال الروسي هو الدرجة الرئيسة التي تستوردها الهند لكن من السابق لأوانه معرفة أن اتجاها طويل الأجل من المشتريات الهندية من الخام الروسي سيستمر وذلك حتى تتم معالجة تحديات النقل وتكاليف الشحن المرتفعة نسبيا.

بدورها، بينت لـ»الاقتصادية» مواهي كواسي العضو المنتدب لشركة أجركرافت الدولية، أن محادثات كبار مسؤولي «أوبك» والمسؤولين في أكبر منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة جاءت في وقت دقيق ومهم من عمر الصناعة وفي ظل أوضاع السوق المتوترة حيث ركز الجانبان على معالجة نقص المعروض من النفط العالمي.

من ناحية أخرى فيما يخص الأسعار، تراجعت العقود الآجلة لخام برنت 41 سنتا، أو 0.48 في المائة، إلى 85.77 دولار للبرميل بحلول الساعة 12:50 بتوقيت جرينتش، فيما انخفض خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 40 سنتا، أو 0.5 في المائة، إلى 80.06 دولار للبرميل.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 84.56 دولار للبرميل أمس الأول مقابل 83.80 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك»، إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق خامس ارتفاع له على التوالي وأن السلة كسبت نحو ثلاثة دولارات مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 81.91 دولار للبرميل.

أمين عام «أوبك» يجتمع بقادة قطاع النفط الصخري الأميركي

اقتصاد الشرق

حضر الأمين العام لمنظمة «أوبك»، هيثم الغيص، مأدبة عشاء مع مسؤولي قطاع النفط الصخري الأميركي ليلة أمس الاثنين، في أول اجتماع له مع المنتجين منذ أن تولى رئاسة منظمة الدول المصدرة للنفط في يوليو الماضي.

شارك إلى جانب الغيص في حفل العشاء، فيكي هولوب، الرئيس التنفيذي لشركة «أوكسيدنتال بتروليوم» (Occidental Petroleum)، وسكوت شيفيلد، الرئيس التنفيذي لشركة «بايونير ناتشورال ريسورسز» (Pioneer Natural Resources)، حيث تمحور الحديث حول المخاوف بشأن الإمدادات العالمية.

قال ريتشارد مونكريف، الرئيس التنفيذي لشركة «ديفون إنرجي» (Devon Energy)، عن محادثتهما، بينما كان يغادر الاجتماع: «ليس هناك الكثير من الطاقة الفائضة في الوقت الحالي.. وهذا يعتبر تحدياً».

حضر الاجتماع أيضاً، جون هيس، الرئيس التنفيذي لشركة «هيس كورب» (Hess Corp)، وترافيس ستيس، الرئيس التنفيذي لشركة «دياموند باك إنرجي» (Diamondback Energy).

أدّت العقوبات المفروضة على روسيا في أعقاب غزوها لأوكرانيا، إلى قلب تدفقات النفط العالمية، وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يفوق الطلب على النفط العرض في النصف الثاني من العام، حيث تؤدي إعادة فتح الصين إلى زيادة استهلاك الخام. وفي ظل عدم اليقين بشأن قدرة روسيا على المحافظة على صادراتها، تعهّدت «أوبك» بأن تبقي على استقرار إنتاجها بعد موافقة أعضائها على خفض الإنتاج مليوني برميل يومياً العام الماضي. وفي غضون ذلك، تحدّ شركات النفط الصخري الأميركية من نمو إنتاجها في مواجهة ارتفاع التكاليف وضغوط المساهمين.

ألقى الغيص كلمة أمام الحضور خلال مأدبة العشاء، الذي أُقيم على هامش أسبوع «سيرا ويك» (CERAWeek) الذي تنظمه «ستاندرد آند بورز غلوبال» بشكل سنوي تقريباً منذ 2017، وقوبلت كلمته بالتصفيق. وقال مونكريف إنه كان «مؤثراً للغاية».

هذا التقليد، كان بدأه قبل ست سنوات الأمين العام السابق لـ«أوبك» الذي تولّى دوره قبل الغيص، محمد باركيندو. وعلى الرغم من أن حفلات العشاء بدأت على أسس غير واضحة -حيث جاءت في وقت بدأ فيه النمو الهائل للنفط الصخري في تحدّي تصدّر «أوبك» السوق- إلا أنها تطوّرت إلى اجتماعات يسودها الودّ. ففي العام الماضي، أهدى المسؤولون التنفيذيون الأميركيون باركيندو زجاجة من نفط بارنيت الصخري.

وخلال اجتماع هذا العام، لم تتضح إشارات التوافق الصريحة بين الجانبين. ورفض هولوب وهيس التعليق على حفل العشاء. وقال مونكريف: «لا أحد يتحكم في السوق.. هذا هو بيت القصيد.. لذلك يتعين على كل شركة أن تفعل ما تعتقد بأنه الأفضل».

الكويت تحافظ على حصتها في أسواق النفط بآسيا رغم منافسة الخام الروسي الرخيص

اقتصاد الشرق

لم تخسر «مؤسسة البترول الكويتية» أي حصة لها في السوق الآسيوية، في ظل المنافسة التي تفرضها الإمدادات الروسية من الخام الرخيص نسبياً، وفق ما أكده الشيخ نواف الصباح، الرئيس التنفيذي للمؤسسة.

تأكيد الصباح هذا الذي أدلى به اليوم الثلاثاء في مؤتمر «سيراويك» (CERAWeek) المنعقد في مدينة هيوستن بولاية تكساس الأميركية، جاء بعد يوم على تصريحه لتلفزيون بلومبرغ بأن الطلب الصيني على النفط ينمو بقوة، مع إطلاق العنان لـ«لطلب المكبوت» والمتراكم خلال فترة جائحة كورونا.

وخلال مشاركته في المؤتمر الذي تنظمه «ستاندرد أند بورز غلوبال» (S&P Global)، وصف الصباح انتعاش الصين بأنه «مستدام».

تُعتبر الكويت، العضو في منظمة «أوبك»، من بين أكبر 10 دول في العالم من حيث الاحتياطيات النفطية غير المستغلة، ويُتوقع أن تواصل ضخّ النفط في الأسواق العالمية لمدة 85 عاماً أخرى على الأقل.

التحوّل من النفط إلى الغاز

إحدى جلسات النقاش خلال اليوم الثاني من المؤتمر، تناولت توجّه شركات النفط نحو الغاز الطبيعي، حيث قال عدد من المسؤولين في كيانات مملوكة لحكومات، إن شركات النفط الوطنية في كل من الكويت والصين ونيجيريا، تركز بشكل متزايد على إنتاج الغاز الطبيعي بدلاً من النفط، حيث باتت تفضّل الغاز باعتباره وقوداً أنظف وأقل تلويثاً من النفط، في إطار التحوّل إلى الطاقة النظيفة.

في هذا السياق، قال بالا وونتي، كبير مسؤولي استثمارات المنبع في شركة «إن إن بي سي» (NNPC Ltd)، إن مزيج إنتاج الطاقة في نيجيريا حالياً هو عبارة عن 70٪ من النفط و30٪ من الغاز، إلا أن البلاد تسعى إلى تغيير أرقام هذه المعادلة.

وفيما قال بدر العطار، العضو المنتدب في «مؤسسة البترول الكويتية» إن الكويت تتطلع أيضاً لزيادة إنتاجها من الغاز، قال تشن وانغ، خبير الطاقة لدى «المؤسسة الوطنية الصينية للبترول»، إن الصين تخطط بدورها لضخ المزيد من الاستثمارات في إنتاج الغاز الطبيعي في المنبع.

وقال المسؤولون الثلاثة إنهم يعتقدون بأن استخدام احتجاز الكربون وعزله، أمر أساسي في موازاة زيادة

الإنتاج.

الصادرات الأميركية بديلة عن الإمدادات الروسية

إلى ذلك، أشار عدد من المشاركين في إحدى جلسات المؤتمر إلى أن المشترين الدوليين يرغبون في أن تحلّ صادرات الطاقة الأميركية محل الإمدادات الروسية.

قال شون ستروبريدج، الرئيس التنفيذي لميناء كوربوس كريستي في مدينة تكساس الأميركية المطلة على خليج المكسيك، إن الميناء صدّر ما يقارب 70 مليون برميل من النفط في شهر ديسمبر وحده.

أما فريد فورثوبر، رئيس الشركة الفرعية التابعة لـ»أوكسيدنتال بتروليوم كورب» (Occidental) والتي تشرف على خطوط الأنابيب وتسويق النفط الخام والغاز الطبيعي في «أوكسيدنتال»، إن المشترين الدوليين يسعون بشكل متزايد للحصول على درجات الخام الأميركي مثل «خام غرب تكساس الوسيط» و»خام غرب تكساس الخفيف»، كبدائل لنفط الأورال الروسي.

أشار المشاركون في الجلسة إلى أن زخم صادرات النفط الخام من ساحل الخليج الأميركي سيظل قوياً على الأرجح، في وقت يتجاوز فيه نمو حجم الإنتاج الطاقة الاستيعابية للبنية التحتية القائمة. وفي هذا الصدد، قال كوري برولوغو، مدير منطقة أميركا الشمالية في شركة «ترافيغورا» العملاقة لتجارة النفط والسلع، إن صادرات سوائل الغاز الطبيعي، مثل البروبان والإيثان، قد تواجه قيوداً لوجستية على مدى السنوات الخمس المقبلة، إلا أنه يمكن تخفيف هذه القيود عن طريق تحويل بعض المنشآت المخصصة للخام، واستخدامها بدلاً عن ذلك في نقل سوائل الغاز الطبيعي.

توقعات نمو إنتاج النفط الأميركي

وكانت شركة «أوكسيدنتال: قد توقعت أن ينمو إنتاج النفط الأميركي بمقدار 500 ألف برميل يومياً خلال العام الجاري، أي أقل بنسبة ٪20 تقريباً من التوقعات الرسمية الأميركية، إذ تتوقع إدارة معلومات الطاقة أن تصل زيادة الإنتاج إلى 600 ألف برميل يومياً خلال 2023.

وقال فورثوبر إن نحو ٪80 إلى ٪90 من هذه الزيادة في الإنتاج، ستأتي من حوض بيرميان المترامي الأطراف في غرب تكساس ونيو مكسيكو.

بين «إكسون».. و»الأيديولوجيين»

في موضوع آخر، انتقد دارين وودز، الرئيس التنفيذي لعملاقة النفط الأميركية «إكسون موبيل»، ضريبة الأرباح المفاجئة في أوروبا على منتجي النفط والغاز. وقال إن مثل هذه الضريبة تحدّ من الاستثمار وتقوّض جهود التحوّل إلى الطاقة النظيفة.

وكان الاتحاد الأوروبي قد فرض الضريبة الجديدة على شركات النفط في العام الماضي، بعدما تسبّب الغزو الروسي لأوكرانيا في ارتفاع أسعار الوقود، ما أدى إلى الضغط على المستهلكين الذين يعانون بالفعل من ارتفاع معدلات التضخم.

قال وودز إن الضريبة ستقضي على سنوات من الأرباح الناجمة عن استثمارات الأخيرة في مجال التكرير، كما أنها تعني أن على «إكسون» أن تخطّط لسحب إنفاقها المستقبلي في القارة الأوروبية وتوجيهه بدلاً عن ذلك إلى الولايات المتحدة. كما انتقد وودز من أسماهم «الأيديولوجيين» الذين ينادون بالتخلّص من النفط والغاز بهدف إثارة الجدل حول المناخ.

قال الرئيس التنفيذي لـ»إكسون»، إن مثل هذه السياسات خلقت عواقب غير مقصودة، مثل حرق البلدان للمزيد من الفحم كثيف الانبعاثات، لتلبية احتياجات المستهلكين من الطاقة عندما تقلّصت الإمدادات بعد اندلاع حرب أوكرانيا.

الديزل الروسي يشق طريقه إلى السعودية.. هل تعيد تصديره؟

مي مجدي

الطاقة

اتجهت موسكو لاستبدال منطقة الشرق الأوسط بالوجهات الأوروبية في محاولة للبحث عن عملاء جدد للمشتقات النفطية، وفي مقدمتها الديزل الروسي، بعد دخول قرار الحظر حيز التنفيذ في 5 فبراير/شباط (2023).

ويبدو أن المملكة العربية السعودية في طريقها لاستقبال شحنات الديزل من روسيا، ومن المتوقع أن تعيد تصديره إلى وجهات مختلفة، بحسب معلومات منصة الطاقة المتخصصة، نقلًا عن وكالة رويترز.

وقال التجّار، إن روسيا بدأت تصدير الديزل إلى السعودية خلال شهر فبراير/شباط (2023)، في إطار سعيها للتصدي إلى الحظر الأوروبي.

شحنات الديزل الروسي تتجه إلى السعودية

بدأ حظر الاتحاد الأوروبي الشامل على المشتقات النفطية الروسية في 5 فبراير/شباط (2023)، ودفع ذلك المصدّرين الروس إلى إعادة توجيه الشحنات إلى القارة الأفريقية وآسيا، بالإضافة إلى عمليات الشحن من سفينة إلى أخرى.

وأظهرت بيانات رفينيتيف أن ميناء بريمورسك الروسي على بحر البلطيق شهدَ تحميل 3 شحنات على الأقّل بنحو 190 ألف طن من الديزل خلال شهر فبراير/شباط.

وكشفت البيانات أن الناقلات الـ3 في طريقها إلى المملكة العربية السعودية، مشيرة إلى أن الناقلة سريني، التي تحمل 66 ألف طن من الديزل الروسي، ستتجه إلى ميناء جدة لتفريغها، بينما سيستقبل ميناء رأس التنورة ناقلتي «أبانيمو» و«وزاريا».

وأوضح التجّار أن السعودية قد تعيد تصدير الديزل الروسي إلى وجهات أخرى، بعد إجراء بعض عمليات التكرير؛ نظرًا لاحتوائه على نسبة عالية من الكبريت.

فتاريخيًا، صادرات الديزل الروسي إلى أوروبا تحتاج إلى المرور على المصافي لتخليصه من الكبريت، ومن ثم ستحتاج المصافي السعودية إلى العمل بالمثل، سواء لاستعماله على المستوى المحلي أو لإعادة التصدير.

ويشار إلى أن المملكة تُصدِّر كميات ضخمة من المشتقات النفطية إلى الأسواق الآسيوية، لكنها بدأت التخطيط إلى توجيه جزء من صادراتها إلى الدول الغربية.

وتُقدّر صادرات المشتقات النفطية السعودية في عام 2021 بنحو 1.344 مليون برميل يوميًا، ارتفاعًا من 32.2٪ على أساس سنوي، مسجلة أعلى مستوى منذ عام 2018، حينما بلغت 1.971 مليون برميل يوميًا، حسب تقرير أوبك السنوي.

ووفقًا للتقديرات الأولية، من المتوقع أن تتجاوز صادرات النفط السعودي من الخام والمشتقات 7 ملايين برميل يوميًا في 2022، وفقًا لوحدة أبحاث الطاقة.

ويبين الرسم البياني التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- صادرات الديزل من الشرق الأوسط إلى أوروبا خلال المدة من يناير/كانون الثاني إلى 20 سبتمبر/أيلول (2022):

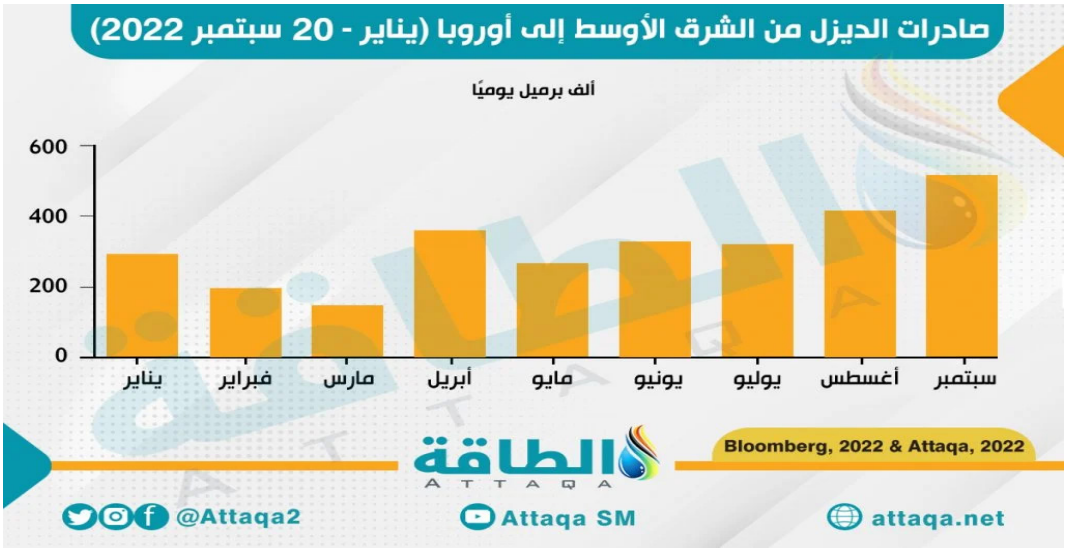

البحث عن أسواق جديدة

بعد تجنّب الغرب الإمدادات الروسية، تمكّنت موسكو من غزو أسواق جديدة عبر أسطول من ناقلات الظل غير المقيدة بالعقوبات الغربية، ونجحت إلى حدّ كبير في أسلوب المراوغة لتعزيز الصادرات إلى بلدان مختلفة حول العالم.

وكانت البرازيل من بين هذه الدول، إذ سجلت شحنات الديزل الروسي منخفض الكبريت إلى الدولة الواقعة بأميركا اللاتينية مستويات قياسية خلال شهر فبراير/شباط (2023).

وبحسب بيانات رفينيتيف، تتجه 4 شحنات -على الأقلّ- محملة بـ140 ألف طن من الديزل الروسي إلى البرازيل.

وأوضحت البيانات أن الموانئ البرازيلية شهدت تفريغ شحنتين تحملان 60 ألف طن من الديزل الروسي.

وبلغ إجمالي صادرات الديزل الروسي إلى البرازيل خلال شهر يناير/كانون الثاني (2023) قرابة 96 ألف طن.

وخلال العام الماضي (2022)، صرّح وزير الخارجية البرازيلي كارلوس فرنسا بأن بلاده تتطلع لشراء أكبر قدر ممكن من الديزل الروسي.

بلدان عربية تلجأ إلى الديزل الروسي

لطالما كانت روسيا المصدّر الرئيس للديزل إلى أوروبا، لا سيما أن المصافي الأوروبية لا تنتج ما يكفي من الوقود لتلبية الطلب المحلي لأسطولها الضخم من سيارات الديزل، لكن بعد قرار الحظر سعت لتوجيه الإمدادات إلى أسواق مختلفة.

وتتمتع الموانئ الروسية المطلة على البحر الأسود بالقرب من تركيا لتعزيز إمدادات الديزل، بينما المصدّرون من ميناء بريمورسك وفيسوتسك على بحر البلطيق يلجؤون للقيام برحلات طويلة لاستبدال الوجهات الأوروبية، ما زاد من تكلفة الشحن.

ومنذ بداية شهر فبراير/شباط (2023)، تُحوِّل روسيا كميات ضخمة من الديزل من موانئ البلطيق إلى المغرب والجزائر وغانا وتونس والبرازيل.

ووفقًا لبيانات شركة «كبلر» لتحليل البيانات، استوردت تونس قرابة 77 ألف برميل يوميًا من الديزل وزيت الغاز الروسيين خلال شهر فبراير/شباط (2023).

في حين بلغت صادرات الديزل الروسي إلى المغرب 735 ألف طن خلال عام 2022، ومنذ بداية العام الجاري (2023)، بلغ إجمالي الصادرات نحو 140 ألف طن.

مسؤول سعودي: قرارات أوبك+ تعكس التوافق داخل التحالف

الطاقة

أكد وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان، أن قرارات تحالف أوبك+ تعكس التوافق بين كبار منتجي النفط.

وقال بن فرحان، إن المملكة تعتقد أن سياستها الحالية القائمة على عدم زيادة الإنتاج هذا العام صحيحة، وفق ما اطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة، نقلًا عن وكالة رويترز.

وشدد وزير الخارجية السعودي على أن جميع القرارات في أوبك وأوبك+ تُتخذ عبر حوار مكثف جدًا بين جميع الشركاء.

وأشار إلى أن كل بيان من جميع الشركاء في أوبك+ يعكس التوافق في الآراء، في إشارة إلى تحالف الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) ودول أخرى من بينها روسيا.

سوق النفط

قال الأمير فيصل بن فرحان: «نقول دومًا إننا ملتزمون بسوق مستقرة.. ووزير الطاقة يشعر بأن السوق ليست في حاجة إلى تغييرات في الإنتاج حتى نهاية العام».

وكان وزير الطاقة السعودي، الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز، قد أكد في أكثر من مناسبة أن قرار أوبك+ خفض إنتاج النفط ثبت أنه القرار الصحيح.

ولفت الأمير عبدالعزيز بن سلمان إلى أن تأثير العقوبات الأوروبية وسقف أسعار النفط الروسي لم يحققا نتائج واضحة حتى الآن، إذ ما تزال المصارف المركزية مشغولة بإدارة التضخم، بغض النظر عن تكلفة

هذه الإجراءات وتأثيرها السلبي المحتمل في النمو الاقتصادي العالمي.

قرارات أوبك+

يواصل تحالف أوبك+ تنفيذ قرار خفض إنتاج النفط بمقدار مليوني برميل يوميًا، الذي اتُّخِذ خلال اجتماع 5 أكتوبر/تشرين الأول الماضي 2022، والذي من المقرر العمل به حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2023.

ويشدد التحالف على أن قراراته تستهدف استقرار السوق خلال عام 2023، بمشاركة كل أعضاء التحالف في عملية صنع القرار.

وهاجمت العديد من الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة القرار، متهمة السعودية بالضغط السياسي على الدول الأعضاء، وهو ما نفته المملكة مرارًا، مؤكدة أن جميع قرارات أوبك+ تكون بالإجماع، وتستند إلى عوامل اقتصادية، تدعم استقرار السوق، وتراعي مصالح المنتجين والمستهلكين على حدٍّ سواء.

وأكد وزير الطاقة السعودي، في مناسبات سابقة، أن تحالف أوبك+ يتمتع بالمرونة في اتخاذ قراراته، ما يمكنه من تغيير إستراتيجيته لإنتاج النفط، إذ استدعت ظروف السوق ذلك، مشددًا على أن قرارات أوبك+ تحددها الدراسات الفنية لموازين السوق فقط وليست الأمور السياسية.

التغيّر المناخي يؤثر على جودة الإنترنت

الشرق الأوسط

توصلت دراسة علمية جديدة إلى أن تدفق البيانات الرقمية عبر شبكات الألياف البصرية حول العالم في خطر بسبب ظاهرة تغير المناخ. وبحسب الدراسة التي أجراها فريق بحثي من المركز الوطني لأبحاث المحيطات في المملكة المتحدة وجامعة وسط فلوريدا الأميركية، ونشرتها الدورية العلمية «إيرث ساينس ريفيوز» المتخصصة في علوم الأرض، فإن الاضطرابات التي تحدث في المحيطات وقرب الشواطئ بسبب أحوال الطقس المتطرفة تؤدي إلى تعرية «نقاط ساخنة» على امتداد الشبكة العالمية لكابلات الألياف البصرية.

وأظهرت الدراسة أن الأضرار التي تتعرض لها هذه الشبكات قد تكون هائلة بالنسبة للحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الربحية التي تعتمد عملياتها وأنشطتها بشكل كامل على التدفق الآمن للبيانات الرقمية.

ويقول الباحث توماس ويل، المتخصص في الهندسة البيئية والمدنية والإنشائية بجامعة وسط فلوريدا، وأحد المشاركين في إعداد الدراسة، إن «الدراسة التحليلية التي أجريناها تؤكد بشكل واضح الحاجة إلى التخطيط بحرص عند رسم مسارات كابلات الإنترنت، وكذا محطات الوصول إلى اليابسة بحسب المخاطر الموجودة في كل منطقة، وطريقة تأثر هذه الكابلات بالتغيرات المناخية».

وذكر الباحثون على سبيل المثال، أن اشتداد حدة الأعاصير الاستوائية في شمال المحيط الهادي يضغط على الكابلات البحرية الغاطسة قبالة سواحل تايوان. أما في المناطق القطبية التي تنطوي على أهمية استراتيجية بالغة، فقد أدى ذوبان الأنهار الجليدية والكتل الثلجية الطافية «إلى تغيرات عميقة في طبيعة بيئة المحيطات بشكل أسرع مقارنة بأجزاء أخرى كثيرة من العالم».

واستخلص الفريق البحثي هذه النتائج اعتماداً على دراسة البيانات المتاحة بشأن شبكات البنية التحتية الخاصة بكابلات الألياف الضوئية في قيعان البحار، ومدى تعرضها للتغيرات المناخية. وشارك في إعداد هذه الدراسة المركز الأميركي للأبحاث الجيولوجية وجامعة ساوث هامبتون البريطانية وجامعة فيكتوريا بالعاصمة النيوزيلندية ويلنغتون، وكذلك اللجنة الدولية لحماية الكابلات.

وذكر الفريق البحثي في تقرير أورده الموقع الإلكتروني «أميركان ساينتفيك» المتخصص في الأبحاث

العلمية: «لقد وجدنا أن أحوال المحيطات سوف تختلف على الأرجح على الصعيد العالمي بسبب تغير المناخ، ولكن التأثيرات والصلات بين التغير المناخي والظواهر الطبيعية من جهة، والأنشطة البشرية من جهة أخرى، تكون مركبة في كثير من الأحيان».

وأضاف أعضاء الفريق أن مثل هذه المخاطر أو التأثيرات تزداد تعقيداً بسبب مشكلات مثل ارتفاع منسوب مياه البحار والمحيطات، حيث إن هذه المشكلة تنطوي على مخاطر جسيمة، ويمكن أن تخلق تهديدات جديدة، بل ويمكن أن تنقل هذه التهديدات إلى بقاع أخرى على كوكب الأرض.

وفي الوقت ذاته، تستمر شبكات الألياف الضوئية في التوسع والانتشار حول العالم، فقد أظهرت بيانات شركة تليجيوغرافي البحثية المتخصصة في مجال الاتصالات، وجود شبكة هائلة من الكابلات تمتد عبر المحيطين الأطلسي والهادي من الولايات المتحدة إلى أوروبا وآسيا. كما تتصل القارات الأخرى في العالم مثل أفريقيا وأميركا الجنوبية بكابلات بحرية تربط الخطوط الأرضية على الشواطئ بواسطة الآلاف من نقاط الاتصال. ويقول الفريق في تقريره، إنه في حين أن الكوارث الطبيعية التي تدمر الكابلات البحرية أقل في عددها من الحوادث الناجمة عن الأنشطة البشرية، مثل الصيد بشباك الجر في الأعماق، أو الحوادث الناجمة عن مراسي السفن الضخمة، فإن حوادث انقطاع الكابلات بسبب المخاطر الطبيعية «يمكنها أن تدمر أنظمة شبكات عديدة عبر مساحات واسعة وبشكل متزامن، ما يؤدي إلى عزل أقاليم بأسرها عن خدمات الإنترنت».

وفي تصريحات للموقع الإلكتروني الكندي «أوبن كندا»، تؤكد نيكول ستاروسيلسكي أستاذة الإعلام والثقافة والاتصالات في جامعة نيويورك الأميركية ومؤلفة كتاب «شبكة تحت البحر»، أن شبكات الاتصالات البحرية في الوقت الحالي يتم مدها بمراعاة أكبر لمخاطر الكوارث الطبيعية، غير أن كثيراً من المحطات الأرضية التي تصل إليها الكابلات قبل الالتقاء بالشاطئ «شيدت قبل أن يلتفت المهندسون إلى مخاطر التغيرات المناخية».

وفي عام 2021، أصدرت اللجنة الدولية لحماية الكابلات، التي تضم مسؤولين حكوميين ومتخصصين في هذه الصناعة، وثيقة توضح «أفضل الممارسات» لحماية وزيادة مرونة شبكات الاتصالات البحرية، ومن بين توصياتها ضرورة تفريق ونشر البنية التحتية للكابلات، وتوفير خطوط متكررة واتخاذ إجراءات تعويضية لمواجهة الظروف المتطرفة. وكانت اللجنة قد أصدرت عام 2009، تقريراً بالاشتراك مع برنامج المناخ للأمم المتحدة، يحذر من أن ارتفاع منسوب مياه البحار يهدد بتآكل محطات الاتصالات على الشواطئ وغمرها بالمياه.

وأكد التقرير أن الأعاصير والزوابع والعواصف العاتية «لن تهاجم السواحل فحسب، بل سوف تؤثر أيضاً على استقرار الجروف القارية وقيعان البحار والمحيطات من خلال تحريك تيارات بحرية وأمواج»، موضحاً أن مثل هذه الأنشطة البحرية قد تعرض الكابلات للتآكل والتعطل، وتزيد من مخاطر الانهيارات الأرضية في الأعماق وتعكير المياه.

ويرى مايك كلير رئيس فريق الدراسة والباحث بالمركز الوطني لعلوم المحيطات، أنه من الضروري أن يقوم العلماء والمهندسون بتقييم المخاطر المحتملة التي يمكن أن تعطل عمل كابلات الألياف البصرية في ضوء التغيرات المناخية.

ويقول كلير في بيان صحافي، إن «اعتمادنا على كابلات لا تزيد في قطرها على قطر خرطوم ري الحديقة قد يأتي بمثابة مفاجأة بالنسبة للكثيرين الذين يظنون أن الأقمار الصناعية هي وسيلة الاتصال الرئيسية في عالم اليوم، ولكن الأقمار الصناعية ببساطة لا يمكنها توفير النطاقات الترددية الكافية لدعم الأنظمة الرقمية الحديثة... فالحوسبة السحابية في الحقيقة ليست في السماء... إنما هي في قاع البحر».

النفط يتراجع بفعل بيانات صينية ضعيفة مع ترقب لمؤشرات أميركية

الشرق الأوسط

انخفضت أسعار النفط خلال تعاملات أمس (الثلاثاء)، بعدما أدى ارتفاع الدولار وصدور بيانات نفطية ضعيفة في الصين إلى تحويل دفة السوق بعد خمسة أيام من المكاسب.

وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت 55 سنتاً، أو 0.63 في المائة، إلى 85.67 دولار للبرميل بحلول الساعة 13:28 بتوقيت غرينتش. وانخفض خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 54 سنتاً، أو 0.5 في المائة، إلى 80.02 دولار للبرميل.

وهبطت الأسعار مع ارتفاع الدولار قبيل بدء شهادة جيروم باول، رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) أمام الكونغرس. وعادة ما يؤدي صعود الدولار إلى تقليل الطلب على النفط المقوّم بالعملة الأميركية من المشترين حائزي العملات الأخرى.

وتعرضت الأسعار لمزيد من الضغوط بسبب انخفاض الصادرات والواردات الصينية في يناير (كانون الثاني) وفبراير (شباط)، بما فيها واردات النفط الخام. وجاء الانخفاض رغم رفع القيود المرتبطة بالجائحة في الصين؛ مما يشير إلى ضعف الطلب الخارجي.

أوضح ريكاردو إيفانجليستا، محلل أول بشركة ActivTrades للوساطة المالية، أن المخاوف المتعلقة بجانب العرض قد دعمت سعر البرميل طوال الأسبوع الماضي، والتي تولدت عن شح الطاقة الاحتياطية في السوق، مصحوبة بشكوك حول كمية المواد النفطية التي يمكن لروسيا أن تصدرها للأسواق.

أضاف إيفانجليستا لـ«الشرق الأوسط»: «لكن تلاشت تلك المخاوف عقب صدور تقارير من الصين كشفت عن انخفاض في واردات النفط خلال الشهرين الأولين من العام... ويبدو أن تلك الأرقام قد أحيت بعض الاعتبارات لدى متداولي النفط، فتباطؤ الطلب من جانب الصين قد يعوض أي ارتفاع للأسعار ناجم عن انحسار النفط الروسي في الأسواق العالمية».

والسقف السعري الذي وضعه الغرب على النفط الخام الروسي ومنتجاته «مرتفع للغاية لدرجة أنه لم يضر بالمصالح الروسية»، وفقاً للمتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف.

وقال بيسكوف، أمس، لوكالة «إنترفاكس» الروسية للأنباء، إنه في ظل المستويات الحالية، فإن السقف

السعري شبه غير موجود. موضحاً أن روسيا لا تعترف بأي سقف سعري للنفط.

في غضون ذلك، قال أشخاص مطلعون: إن مسؤولين تنفيذيين في كبرى شركات النفط الأميركية عقدوا اجتماعات خاصة مع مسؤولين في منظمة «أوبك» على هامش مؤتمر في هيوستون الأميركية، لبحث شؤون الطاقة، في مواصلة لتقليد بدأ قبل نحو خمس سنوات عندما كان الجانبان متنافسين شرسين.

يتمتع كلا الجانبين بطلب عالمي قوي على النفط والغاز، وحققا أرباحاً قياسية خلال العام الماضي. وتلاشى التنافس بينهما مع استقرار طفرة النفط الصخري التي أوصلت الولايات المتحدة إلى قمة منتجي النفط العالميين، وقلصت حصة «أوبك» في السوق.

كانت «أوبك» تنظر إلى النفط الصخري كقوة جامحة تقلل من إيراداتها من خلال جلب إمدادات نفطية ضخمة جديدة إلى السوق. لكن تحسنت العلاقات بعد أن أذعنت شركات النفط الصخري لمطالب المستثمرين بزيادة عوائد رأس المال وخفض الإنفاق على زيادة الطاقة الإنتاجية.

أقيم حفل العشاء بين الطرفين في معظم السنوات الأخيرة خلال مؤتمر «سيرا ويك» للطاقة في عاصمة صناعة النفط الأميركية. وعشاء هذا العام هو الأول الذي يحضره هيثم الغيص كأمين عام لمنظمة «أوبك»، الذي تولى منصبه أغسطس (آب) الماضي.

ومن بين كبار المسؤولين التنفيذيين من الشركات الأميركية الذين شاهدهم مراسلو «رويترز» في حفل العشاء، الرئيس التنفيذي لشركة «تشيسابيك إنرجي» نيك ديل أوسو، والرئيس التنفيذي لشركة «بيونير ناتشرال ريسورسيز» سكوت شيفيلد، والرئيس التنفيذي لشركة «هيس كوربوريشن» جون هيس.

يأتي العشاء الخاص هذا العام في وقت مضطرب للأسواق العالمية، حيث أدت الحرب في أوكرانيا إلى تعطيل تدفقات النفط والغاز العالمية.

ومن المنتظر أن يرتفع إنتاج الولايات المتحدة من النفط بأقل من 600 ألف برميل يومياً في 2023، وهو معدل أبطأ بكثير من نحو مليوني برميل يومياً في 2018.

يحضر عدد أقل من مسؤولي «أوبك» مؤتمر «سيرا ويك» السنوي لهذا العام، مع غياب وزراء من دول رئيسية منها السعودية والعراق.

شكراً